استخدام التداول الإلكتروني فى المعاملات النقدية كآلية لإحكام الرقابة لتحقيق التنمية المستدامة

ناصف جرجس عبد الملك[١]– أمجد حسن عبد الرحمن[٢]– أحمد محمد عبد العزيز[٣]
ماجد محمد الخريوطلى[٤]
١) مصلحة الضرائب العامة ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٤) معهد مصر العالى للتجارة والحاسبات

المستخلص

هدفت هذه الدراسة استعراض مدى قدرة نظام التداول الإلكتروني فى المعاملات النقدية فى النهوض بالاقتصاد ومحاربة الفساد ومكافحة التهرب الضريبى. استخدم الباحث المنهج الوصفي، كما تم جمع البيانات من خلال المقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان. وتكونت العينة من (٣٧٠) مفردة من الرؤساء والمدراء والعاملين بمؤسسات القطاع العام والخاص بجمهورية مصر العربية.

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني فى المعاملات النقدية ومكافحة التهرب الضريبي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، ومكافحة الفساد، التجارة غير المشروعة (الادوية، المخدرات، الاسلحة، تجارة العملة....)، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع تنظيماً قانونياً يتعلق باستخدام وسائل الدفع الالكتونى من قبل على السلطة التشريعية، ويتعين على هذا التنظيم أن يحتوي على حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية. ويجب صياغة هذا القانون بطريقة واضحة وأن توضح فيه مجموعة من الشروط والضمانات التي تكفل وتضمن مقدرة الجهة المصدرة لوسائل الدفع الإلكتروني على إدارة المخاطر المختلفة، بالاضافة الى وضع برامج تأهيل وتدريب للعاملين في المصارف والبنوك العامة لإكسابهم الخبرات اللازمة للتعامل مع المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني وكيفية معالجتها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المقدمة

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التى يتم من خلالها دفع اثمان السلع والخدمات وقد تطورت تلك الوسائل على مر الزمان تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية، حيث بدأت بنظام المقايضة ثم ظهرت النقود السلعية مثل الذهب والفضة، ثم بدأ استخدام النقود الورقية التى تستمد قيمتها من إلزام الحكومات باستخدامها، ثم ظهرت بعد ذلك البطاقات البلاستيكية التي تحل محل النقود الورقية، وسرعان ما انتشرت انتشارا واسعا نتيجة المميزات التى تحققها سواء لحامل البطاقة اوالبنوك المصدرة لها.

تحتل دراسة النقود مصدر الصدارة فى الدراسات الاقتصادية والمالية بسبب أثرها الفعال فى مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية حيث تتحدد معالم الاقتصاد فى الدول بحجم التداول النقدى.

تعتبر وحدة النقود وحدة قياس يتم بموجبها تحديد حجم التداول التجارى بين الدول وتحديد حجم الموازنات للتعرف على طبيعة السياسات المالية والادوات النقدية المعمول بها.

كما تسعى الحكومات فى الدول النامية من خلال سياستها الاقتصادية الى تحسين معدل الدخل والاستثمار والاستقرار فى الاسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية بالإضافة الى تحسين ميزان المدفوعات، اى انها تتبنى سياسات اقتصادية كلية وجزيئة تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة.

ان اعادة توزيع عرض النقد بين مكوناته الاساسية تجعل المواطن يحتفظ بنسبة اقل من الاموال على شكل نقد سائل والاعتماد بشكل اكبر على استخدام الكروت الإلكترونية. (ناشف فاطمة، ٢٠١٨، ص ١٥)

كما تؤثر العادات السائدة فى المجتمع على مكونات عرض النقد، فزيادة الاستهلاك وتنوع الانماط الاستهلاكية من شانه ان يزيد من النقد المتداول خاصة فى الدول الاقل تقدما على حساب الودائع الجارية. كذلك تنعكس الظروف الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع على عرض النقد.

ومن ناحية اخرى اصبح ما يميز عصر العولمة والابتكارات التكنولوجية الحديثة تعظيم دور التكنولوجيا المصرفية وابتكار تطبيقات جديدة لخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة. وقد كثفت الدول المتقدمة ودول التحول الاقتصادى من استخدام أحدث التقنيات المالية فى المجال المصرفى والتى تتم عبر شبكة الانترنت، بالإضافة الى ظهور البنوك إلكترونية والنقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، وتزايد حجم التعاملات الإلكترونية على مستوى العالم ليصل تقريبا الى ٨,٨ تريليون دولار امريكى فى منتصف ٢٠٠٧.

وقد اشارات العديد من الاحصاءات الى تزايد الاتجاه العالى نحوتقليل حمل وتداول النقود التقليدية لصالح استخدام وسائل الدفع الإلكتروني فى جميع التعاملات.

ان التقدم الهائل فى انتشار وسائل الدفع الحديثة سيولد اثارا هامة على السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية للدول، وهوما سينعكس بدوره على قدرة البنوك المركزية فى مواجهة التحديات والصعوبات والحفاظ على الاستقرار النقدى من خلال السيطرة على المعروض النقدى وحجم السيولة وسرعة دوران النقود.

كما ان الاستثمار التحكم فى عرض النقد من الوسائل الهامة التى تلجأ اليها السلطات النقدية للتأثير على مجريات النشاط الاقتصادى. فى التكنولوجيا يشكل العامل الاهم لنجاح ومستقبل النموفى المؤسسات الاقتصادية عموما والمصرفية بوجه خاص، وتؤكد الابحاث العلمية اهمية الاستثمار فى الخدمات المصرفية المرتكزة على التكنولوجيا الحديثة. (خشة حسيبة، ٢٠١٦، ص ١٢)

مشكلة البحث

مع تصاعد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتلالها اهمية بالغة فى تنفيذ اهداف وخطط التنمية المستدامة لاغلب دول العالم، اتجهت النظم المالية الرقابية فى معظم انحاء العالم الى الأخذ بسياسات وقوانين وبرامج للحد من التعاملات المالية النقدية، والانتقال تدريجيا على نظم الدفع الالكترونى.

ولا شك ان تطبيق نظام الدفع الالكترونى، والاتجاه بشكل عام الى الاقتصاد الرقمى يحمل العديد من المزايا من اهمها: الاسهام فى تعزيز عملية النموبزيادة موارد الدولة الضريبية والحد من التهرب الضريبى، ادماج الاقتصاد غير الرسمى الى الاقتصاد الرسمى، حيث يظهر تأثير الاقتصاد الموازى على توزيع الدخول من خلال التهرب الضريبى، حيث يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية تماما، لانه يؤدى الى الاضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبى ويؤدى كل هذا الى الاخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخول. ان التهرب الضريبى يغذى الاقتصاد الموازى ويفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية، ويفوت عليها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم (كنزة سعدون، ٢٠١٧، ص ١٤)، الحد من عمليات الفساد وغسيل الاموال بكل صوره، والحد من عمليات التجارة غير المشروعة المتمثلة فى تجارة الادوية والسلاح والعملة.. الخ، وقد احيى العالم فى اليوم الدولى لمكافحة الفساد فى سنة ٢٠١٨ الذي كان يحمل شعار "الفساد عائق لاهداف التنمية المستدامة" وقد ركزت الحملة العالمية على كيفية تاثير الفساد على التعليم والصحة والعدالة والديمقراطية والازدهار والتنمية. وكانت هناك العديد من العوامل الى ادت الى تشكيل منصة مشتركة لمحاربة الفساد ومراقبة يوم مخصص للقضية لخلق الوعى بين اعضاء الحكومة والجمهور العام. ويمثل الفساد اكبر تهديد لاهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ان المبلغ الاجمالى المفقود بسب الفساد مقلق ويحتاج الى تدابير وقائية فورية اذا اريد تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بالاضافة الى تحقيق اهداف الدولة في التنمية المستدامة (بلحيرش عبد الحق، ٢٠١٨)

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني عن النقود التقليدية بما يلى:

- بساطة وسهولة الاستخدام.
- تكلفة تداولها زهيد بالمقارنة بتكلفة تداول النقود الإلكترونية.
- السرية والخصوصية.
- درجة عالية من الامان وتجنب مخاطر حمل النقود التقليدية.
- تخفض تكلفة طباعة النقود التقيلدية.

- السهولة فى دفع الرسوم الحكومية وسهولة تحصيل رسوم الخدمات الحكومية وبالتالى تقليل الوظائف.

فروض البحث

الفرض الأول: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني فى المعاملات النقدية ومكافحة التهرب الضريبي.

الفرض الثاني: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

الفرض الثالث: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية ومكافحة الفساد.

الفرض الرابع: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث

الهدف الرئيسى: يهدف هذا البحث الى ارشاد صانعى القرار ومخططى السياسة النقدية والمالية الى الطريق الامثل الى احلال استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بديلا عن التداول بالنقود التقليدية، والتى جزء كبيرا منها يتم تداوله خارج الجهاز المصرفى: وذلك بهدف احكام الرقابة لتحقيق التنمية المستدامة.

الاهداف الفرعية: ينثبق من الهدف الرئسى عدة اهداف فرعية وهى:

١-دور استخدام وسائل الدفع الإلكتروني فى مكافحة التهرب الضريبى.

٢-دور استخدام وسائل الدفع الالكترورنى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى مع الاقتصاد الرسمي.

٣-دور استخدام وسائل الدفع الإلكتروني فى مكافحة الفساد.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٤-دور وسائل الدفع الإلكتروني فى مكافحة التجارة غير المشروعة.
٥-دور استخدام وسائل الدفع الإلكتروني فى مكافحة تمويل العمليات الإرهابية.
٦-الزج بالنقود خارج الجهاز المصرفى الى الجهاز المصرفي.

متغيرات البحث

المتغير المستقل: وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للنقود التقليدية.

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع فى تقيم ايجابيات وسلبيات استخدام وسائل الدفع الإلكتروني فى النهوض بالاقتصاد ومحاربة الفساد ومكافحة التهرب الضريبى.

حدود البحث

الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية في عام (٢٠١٨ / ٢٠١٩) للانتهاء من الاطلاع على الجانب النظرى للبحث وتطبيق الدراسة الميدانية.

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في مؤسسات القطاع العام والخاص بجمهورية مصر العربية.

عينة البحث

اعتمد البحث على عينة عمديه من مجموعة تتكون من (٣٧٠) مفردة من الرؤساء والمدراء والعاملين بمؤسسات القطاع العام والخاص بجمهورية مصر العربية.

منهج البحث

قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي لتكوين الإطار النظري للبحث في جمع البيانات باستخدام المراجع العربية والأجنبية والتقارير، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة، واستخدام استمارة استقصاء كأداة رئيسية للبحث.

مصطلحات البحث

مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني: (التداول الإلكتروني للمعاملات النقدية) تعرف وسائل الدفع الإلكتروني بانها كل الادوات التى تمكن كل شخص من تحويل الاموال مهما كان السند أو الاسلوب التقنى المستعمل. (حوالف عبد الصمد، ٢٠١٥، ص ١٦)

كذلك تعرف وسائل الدفع الإلكتروني بانها الصورة او الوسيلة الإلكترونية التى تستخدمها فى حياتنا اليومية وتتم عملياتها إلكترونيا بدون حوالها او قطع نقدية. (بشرى مذكور، ٢٠١٧، ص ١٣)

وكذلك تعرف بانه النظام الذى يمكن المتعاملين من التبادل المالى إلكترونيا. بدلا من استخدام النقود المعدنية اوالورقية اوالشيكات، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على اثمان منتجاتهم من الزبائن. كما تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية كل الادوات التى مهما كانت والاساليب التقنية المستعملة التى تسمح لكل الاشخاص بتحويل الاموال. (ناشف فاطمة، ٢٠١٨، ص ٢٩)

وتعرف ايضا بانها تلك الاداة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون. (سماح شعبور – مصباح مرابضى، ٢٠١٦، ص ٦)

وتعرف ايضا بانها عملية تحويل الاموال فى الاساس كثمن السلعة او خدمة بطريقة رقمية باستخدام اجهزة الكمبيوتر وارسال البيانات عبر خط تليفونى او شبكة ما او طريقة لارسال البيانات. (يوسف مرزوق، ٢٠١٧، ص ٣٢)

التنمية المستدامة: يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، كما رافق ذلك تطور عدد من الجهات والأطراف الفاعلة في تحقيق تنمية مستدامة وللتنمية تعاريف من بينها ما يلي:

- هى ضرورة تحقيق التنمية على النحو الذى يشبع الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والاجيال المستقبلية ايضا. (نجوى عبد الله الطبلاوى، ٢٠١٨ ص١)
- كما انها هى عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحى التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من امكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الانسان وتطلعاته. (سالمى رشيد، عزى هاجر، ٢٠١٨، ص ٤)

وهى قضية اخلاقية بقدر ما هى قضية تنموية بيئية، يمثل الانسان حجر الزاوية فيها وهى التنمية المتوازنة التى تفى بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الاجيال القادمة، وتعمل هذه التنمية اساسا على ان تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أو الكون متناسقة ومتناغمة فى ظل المسئولية الشخصية والامانة لضمان مستقبل الاجيال من خلال المحافظة على الموارد. (المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص ٤٠)

الدراسات السابقة

دراسة بلحيرش عبد الحق (٢٠١٨): التنمية المستدامة وتحدياتها فى الجزائر.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم اهداف المجتمع والتنمية المستدامة. منهج الدراسة: المنهج الوصفى والتاريخى والتحليلى.

نتائج الدراسة:

- التنمية المستدامة لا يمكن حصرها فى الحدود الضيقة للنمو الاقتصادى، بل هو مفهوم واسع يستوجب ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية الى جانب البعد البيئى.
- الجوانب الايجابية للتنمية المستدامة انها تضمن التقدم المادى الكبير فى مستوى المعيشة وتؤدى الى التقدم التكنولوجى.
- الجوانب السلبية للتنمية المستدامة ترجع الى ان التقدم السريع فى التكنولوجيا فى الدول المتقدمة، تبقى الدول المتخلفة تابعة لها دائما، وكذلك تدمير للبيئة عن طريق التلوث.

دراسة ناشف فاطمة (٢٠١٨): وسائل الدفع الإلكتروني فى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاح والتنمية الريفية.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على مختلف وسائل الدفع الحديثة، ومحاولة معرفة مختلف التكنولوجيا الحديثة المستعملة فى البنوك الجزائرية وما مدى مساهمتها فى عصرنة الخدمات المصرفية الجزائرية.

منهج الدراسة: المنهج الوصفى التحليلى.

نتائج الدراسة:

- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احدثت قفزة فى الحياة الاجتماعية وأدت الى ظهور اقتصاد جديد.
- أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفى والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني الى الضغط على البنوك لايجاد آليات جديدة فى استخدام وتنويع الخدمات المصرفية لإلكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد.
- ظهور وسائل الدفع الإلكترونية شجع على القيام بالخدمات المصرفية الإلكترونية التى تتلائم مع تطورات العصر من حيث السرعة والفعالية التى يوفرها له.
- تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية فى انخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية حيث سمح ذلك باختصار الوقت والتقليل من الافراط فى الاستخدام الورقى والبشرى، لكن ظهورها لم يؤدى الى اختفاء ولا زوالها وقد لا يحدث ذلك على المدى القصير.

دراسة بشرى مذكور (٢٠١٧): أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الاداء المالى للبنوك.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الاداء المالى للبنوك، واستقصاء اراء الموظفين لتحديد الجوانب الايجابية التى تساعد على زيادة الاداء المالى فى البنك والوقوف على السلبيات التى تحد من كفاءة ادائه.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

منهج الدراسة: المنهج الاستنباطى والمنهج الاستقرائى.

نتائج الدراسة:

- تؤثر وسائل الدفع الإلكتروني على ربحية البنك.
- تؤثر وسائل الدفع الإلكتروني على خفض تكاليف البنك.
- تؤثر وسال الدفع الالكنرونى على الاداء المالى للبنك.

دراسة خالد عبادة نزال، (٢٠١٥): انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الاردن.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية ونظريتها ومعوقات ومؤشرات قياسها وماهية الفساد واشكاله واسبابه والاثار الناجمة عنه وطرق قياسه وتكلفته، والإستراتيجيات والاساليب والطرق المتبعة فى مكافحة الفساد والوقاية منه وعلاقة مؤشر الفساد على مؤشرات النمو الاقتصادى.

منهج الدراسة: المنهج الوصفى التحليلى واسلوب التحليل القياسى.

نتائج الدراسة:

- ان الفساد معوق رئيسى للتنمية فى الاردن بسبب انعكاسات السلبية على ايرادات الدولة ومعدل الاستثمار المحلى والاجنبى.
- الفساد يؤدى الى تكديس الثروات بأيدي اصحاب النفوذ والسلطة على حساب تهميش افراد المجتمع، مما يزيد من مستوى الفقر والبطالة، ويؤدى الى عدم العدالة فى توزيع الدخل.

دراسة Oney (2017): The Detrminants of Electronic Payment Systems Usage from Customers perspective

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الشعور بالثقة والامان من قبل المستخدمين لوسائل الدفع الإلكتروني. منهج الدراسة: المنج الوصفى الاحصائى.

نتائج الدراسة:

- كلما زاد الشعور بالثقة والامان كلما زاد استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

- الاستفادة من خبرات الحماية التقنية السابقة تساعد فى تحقيق مستوى اعلى من الثقة والامان فى التشغيل.

دراسة Wei (2017): The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني من قبل طلاب الجامعات الخاصة فى كلانج فالى. منهج الدراسة: المنهج الوصفى.

نتائج الدراسة: يعتبر سهولة الاستخدام والتمتع بدرجة عالية من الامان والثقة من اكثر عوامل نجاح استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

دراسة Khrewesh (2011): E- Banking Adoption Model in Palestine

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة فى تفعيل الخدمات المصرفية لدى عملاء البنوك فى فلسطين، وتقديم نموذج يعمل على تفعيل الخدمات المصرفية الإلكترونية.

منهج الدراسة: المنهج الكمى والنوعى.

نتائج الدراسة: الفائدة وسهولة الاستخدام والاتجاه نحواستخدام الانترنت من العوامل الرئيسية التى تؤثر فى تبنى الخدمات المصرفية الإلكترونية.

دراسة Musiine & Ramadhan (2011): Internet Banking , Customer Adoption and Customer Satisfaction.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التركيز على مدى رضا العملاء لدى بنك كمبالا حيث ان تطبيق التكنولوجيا ظاهرة جديدة فى القطاع المصرفى فى اوغندا، وفحص العلاقة بين الخدمة المصرفية عبر الانترنت والعملاء. منهج الدراسة: المنهج الوصفى التحليلى.

نتائج الدراسة: يوجد علاقة ايجابية قوية بين الخدمات المصرفية عبر الانترنت ورضا العاملين.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الإطار النظري

اعتمدت الدراسة على النظرية الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية، حيث أنه لتحقيق التنمية المستدامة يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر، ومن بين هذه النظريات نظرية التحيز الحضري التى وضعها ميخائيل ليشون والتى تناولت التنمية المستدامة وما اذا كانت أزمة ثقافية أم بيئية. وفي ظل هذا يقول بروان ليستر في ١٩٩٩ إننا بحاجة إلى برمجة أخلاقية، تقودنا إلى القرن ٢١ أساسها المبادئ المستدامة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ومنذ ظهور "مستقبلنا المشترك" وحتى وقتنا الحاضر يشهد العالم منافسة فى موضوع التنمية المستدامة وتعددت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات منها: مؤتمر الأرض في ريودي جينيرو ١٩٢٢ ونتجت عنه أجندة ٢١، الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة ٢١ المنعقد من قبل الأمم المتحدة ١٩٩٧، وندوة إستراتيجية التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا في ٢٠٠١.

كما ترى اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير ١٩٨٩ إن المشكلة لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية بل تكمن في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى الدولة والمناطق متمثلة في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك. (ماجد أبوزنط وعثمان غنيم، ٢٠٠٦، ص ١٥٧،١٥٨)

يتطلب تنفيذ اهداف التنمية المستدامة جهاز حكومى قوى وفعال، يضم عاملين مؤهلين تأهيلا عاليا، ويتبع منهج فعال لتحسين الاداء، ويستجيب على نحومتسق وسريع للتحديات الراهنة والمقبلة، وقادر على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، وادارة وتعبئة العمل الجماعى لمقابلة اجندة التنمية الجديدة. كما تحاتج الحكومات ان تنتهج استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد، من خلال اجراءات اكثر شفافية، وهيكل اجور مناسب لجذب واستبقاء العاملين، وارساء قواعد النزاهة.... وهو ما يتطلب العمل على التالى:

- تبسيط وتوضيح القواعد والاجراءات، وتحسين تقديم الخدمات العامة من خلال وضع المعايير المرجعية والادلة الارشادية.
- الارتقاء بالاخلاقيات المهنية والنزاهة من خلال اطار قانونى لتجنب المصالح الخاصة، ومدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين، وتقديم اقرارات الذمة المالية بانتظام، مع تطبيق عقوبات رادعة عند التهاون فى أى من قواعد العمل.
- انشاء لجان وطنية متخصصة من اجل تيسير وصول الجمهور الى اليات تقديم الشكاوى، مع ضمان الانصاف والتعويض بالتعاون مع هيئات مكافحة الفساد.
- تعزيز الشفافية فى مجال المشتريات بالاعلان عن المناقصات والمزايدات عبر البوابات الالكترونية، كذلك نش نتائج المناقصات وما آلت اليه من اسعار ومواصفات الالكترونية لاحكام عملية الرقابة، حيث تعد المشتريات العامة من اكثر المجالات عرضة للفساد.
- بناء قدرات العاملين وتبادل المعارف بشان الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الحكومة فى دعم توفير خدمات عامة تتسم بالفاعلية والكفاءة، وتشجيع مبادرات وخدمات الحكومة الالكترونية على جميع المستويات وتسهيل النفاذ اليها، بحيث تكيف طبقا لاحتياجات المواطنين والشركات، مع اشراك الجميع من اجل تحسين الاتصالات والمشاورات بين الحكومة والمستفيدين النهائيين. وهو ما يتطلب الاستثمار فى البنية التحتية المعلوماتية للادارة العامة، وتشمل بعض الامثلة: توفير خدمات الاتصالات والبنية التحتية للمعلومات لجميع مستويات الحكومة والمؤسسات العامة، وانظمة لتبادل المعلومات عبر فروع الحكومة.

إجراءات البحث

أداة الدراسة: تتمثل أدوات الدراسة الحالية فاستمارة الاستبيان (من إعداد الباحثون): اعتمد الباحثون على الاستقصاء كأداة اساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم الدراسة وتحقيق أهدافها وذلك بعد الاطلاع وتحليل الدراسات السابقة، قام الباحثون ببناء وتطوير الاستقصاء بهدف

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

دراسة العلاقة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني كآلية لإحكام الرقابة ودور استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وقد اعتمد الباحث في بناء الاستقصاء على دراسة ثلاث محاور وهى:

المحور الأول: استخدام التداول الإلكتروني في المعاملات النقدية.

المحور الثانى: استخدام التدوال الالكترونى فى المعاملات النقدية كآلية لاحكام الرقابة.

المحور الثالث: استخدام التداول الالكترونى فى المعاملات النقدية لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد روعى فى إعداد استمارة الاستبيان اختبار معيار للصدق وهو صدق المحكمين حيث تم عرض الاستمارة على المختصين وأفادوا بأنها تصلح لقياس متغيرات الدراسة.

تم حساب ثبات المقياس وكانت جميعها قيم مقبولة وبلغ قيمة ثبات إجمالي الاستبيان ٠,٧١٣ وتشير إلى صلاحية المقياس للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجه والوثوق به، كما كان معامل ارتباط أبعاد المقياس دالة معنوياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لأبعاد المقياس.

جدول (١): قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) لأداة الدراسة:

عدد فقرات المحور	رقم الفقرات	اسم المتغير والبُعد	الفا كرونباخ	معامل الصدق الذاتي
١٢	١-١٢	المحور الأول: استخدام التداول الإلكتروني في المعاملات النقدية	،٨٢٥	٩٠٨,٠
٢٣	١٣-٣٥ موزعة على الأقسام كما يلي:	المحور الثاني: التداول الإلكتروني في المعاملات النقدية كآلية لإحكام الرقابة وينقسم الى:	،٩٢٢	،٩٦١
٥	١٣-١٧	أ – مكافحة التهرب الضريبي	،٨٨٩	،٩٤٣
٤	١٨-٢١	ب – دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي	،٨٧٣	،٩٤٤
٦	٢٢-٢٧	جـ – الحد من الفساد	،٩١١	،٩٥٤
٤	٢٨-٣١	د – الحد من التجارة غير المشروعة	،٩٤٣	،٩٧١
٤	٣٢-٣٥	هـ – الحد من تمويل العمليات الارهابية	،٨٥،٩	،٩٢٧
١١	٣٦-٤٦	المحور الثالث استخدام التداول الإلكتروني لتحقيق اهداف التنمية المستدامة	،٩٠٣	،٩٥١
		كل فقرات الاستقصاء	٩٢،٢	،٩٦٠٢

أساليب التحليل الإحصائي: قام الباحثون بمراجعة الاستقصاءات التي تم جمعها؛ وذلك للتأكد من تناسق الإجابة عن جميع الأسئلة التي تضمنها البحث، وعدم وجود تناقض فيما بينها. ثم قام بترميز متغيرات الدراسة التي تتضمنها الاستمارة تمهيدًا لمعالجتها، واستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

ولتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية: التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة وتحديد الاتجاه العام للاستقصاء. اختبار معامل "ألفا كرونباخ"، وذلك للتعرف على معدل التناسق الداخلي وثبات فقرات الاستبانة لكل متغير.

لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقاييس التي اعتمدتها الدارسة، معامل الصدق الذاتي، التجزئة النصفية لدراسة مدى ارتباط كل فقره بمحورها.

استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية: وتشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مدى تركز إجابات المستقصي منهم لمجموعات أسئلة الاستقصاءلمتغيرات الدراسة، ومعاملات الارتباط بهدف اختبار صحة فروض الدراسة.

تحليل مفردات عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية: قام الباحثون بوصف البيانات الديموجرافية (الخصائص) المبحوثين وتحليلها، والتي تم الحصول عليها من أداة الدراسة، وذلك من خلال التكرارات، والنسب المئوية للمتغيرات الديموجرافية الموجودة في أداة الدراسة (الاستقصاء) (النوع، والمؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية ومدة الخبرة)، وذلك لمعرفة توزيع بيانات الدراسة حسب هذه المتغيرات. وفيما يلي النتائج لعينة الدراسة وفق المتغيرات الديموجرافية.

توزيع أفراد عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من (٣٧٠) مفردة من الرؤساء والمدراء والعاملين بمؤسسات القطاع الحكومى والعام والخاص بجمهورية مصر العربية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

نتائج البحث ومناقشتها

الفرض الأول: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومكافحة التهرب الضريبي.

جدول (٢): توزيع إجابة عينة الدراسة حول دور وسائل الدفع الإلكتروني فى مكافحة التهرب الضريبي

المتغيرات		مكافحة التهرب الضريبي
استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٦٠٩**
	مستوى دلاله	٠,٠٠٠

** معامل الارتباط دال احصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١)

يبين الجدول السابق صحة الفرض الأول وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي (٠,٦٠٩**)، وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة .(α = 0.01) بمعنى أنه توجد علاقة ارتباطية طردية (موجبة) متوسطة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومكافحة التهرب الضريبي. ويعود السبب في وجود علاقة جيدة ومهمة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية ومكافحة التهرب الضريبي إلى قناعة افراد عينة الدراسة بان استخدام وسائل الدفع الإلكتروني تؤدى لمكافحة التهرب الضريبي. وهذا يؤكد قبول الفرض الأول الذي ينص بانه: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومكافحة التهرب الضريبي.

يعتبر الدفع الإلكتروني من أهم الأنظمة التى تعمل على حماية المستثمرين في الدولة، بالإضافة إلى محاربة الفساد والقضاء على التلاعب بالأوراق والتهرب الضريبي. إن تطبيق نظام الدفع الإلكتروني لجميع المستحقات الحكومية والضرائب والجمارك، من أهم القرارات التي تعمل على زيادة الدخل العام، كما أنه أحد السبل التى تشجع المستثمرين وممولين الضرائب على دفع الضرائب نظرًا لسهولة العملية وتوفير الوقت.

كما أن عملية الدفع الإلكتروني لها العديد من المميزات التي تعمل على زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، حيث أنه يحدد الإيرادات والمصروفات العامة للدولة دون بذل مجهود فى

جمع تقارير يدوية عن الحصيلة الإجمالية للدولة، وتوفير عدد كبير من العمالة فى عمليات الصرف النقدي الأمر الذي يكلف الدول مرتبات كبيرة.

وتحمل عملية الصرف النقدي للمستحقات الحكومية الدوله أعباء مادية كبيرة، بالإضافة إلى أنه أحيانا يكون هناك عجز فى الحصيلة المالية، فالدفع الإلكتروني يقلل من احتمالية الخطأ ويضيف للسوق آلية جديدة تعمل على سهولة حصر موارد الدولة، كما أن لعملية الصرف النقدى عدة مشاكل منها نقل إيرادات المصالح الحكوميه، وفى كثير من الأحيان تتعرض سيارات نقل الأموال للسرقة، بالإضافة الى انها تحتاج حراسة مشددة من الشرطة، ولكن عملية الدفع الإلكتروني تلغى جميع هذه المخاطر، كما تضمن التحصيل الفورى عند استحقاق الضريبة.

الفرض الثاني: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

جدول (٣): توزيع إجابة عينة الدراسة حول دور وسائل الدفع الإلكتروني فى دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي

المتغيرات		استخدام وسائل الدفع الإلكترونى في المعاملات النقدية
دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي	معامل ارتباط بيرسون	٠,٦٨٢**
	مستوى دلاله	٠,٠٠٠

** معامل الارتباط دال احصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١)

يبين الجدول السابق صحة الفرض الثاني وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي (٦٨٢**،)، وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة .(α = 0.01) بمعنى أنه توجد علاقة ارتباطية طردية (موجبة) متوسطة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي. ويعود السبب في وجود علاقة جيدة ومهمة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي إلى

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

قناعة افراد عينة الدراسة بان استخدام وسائل الدفع الإلكتروني تؤدى لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي. وهذا يؤكد قبول الفرض الثاني الذي ينص بانه: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

على الرغم من جهود الحكومة والبنك المركزى لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، من خلال تشجيع المواطنين للإقبال على مبادرات الشمول المالي إلا المشكلة ما زالت قائمة.

تعد السرية – أي البعد عن عين الجهات التنظيمية– من الأسس التي يقوم عليها هذا الاقتصاد، لذا يكون من الصعب بمكان تحديد حجمه بدقة، لكن تظهر الدراسات أنه أكثر نشاطا وقوة في الدول النامية رغم أن تواجده يشمل العالم بأسره.

من الانعكاسات السلبية للاقتصاد الموازى على المجتمع يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- تضليل البيانات الحكومية الرسمية عن طريق إعطاء نسب غير صحيحة للمؤشرات الاقتصادية ومن ثم ايقاع الضرر بالخطط المستقبلية للدولة، وكذلك عدم تحديد إمكاناتها بشكل واقعي حقيقي.
- المساهمة في التهرب من دفع الضرائب ومن ثم تقليص ايرادات الدولة وتحجيم قدرتها على تقديم الخدمات وصيانة المرافق.
- قد لا يساهم هذا الاقتصاد في رفع الديون لكنه في المقابل يساعد في نموالنوعيات الأسوأ منها عن طريق الحصول على قروض باهظة التكلفة خصوصا من بنوك الظل المصرفي التي لا تخضع للرقابة.
- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والتى تعد من أهم ركائز التنمية المستدامة.

الفرض الثالث: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية ومكافحة الفساد.

جدول (٤): توزيع إجابة عينة الدراسة حول دور وسائل الدفع الإلكتروني فى مكافحة الفساد

المتغيرات		استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية
مكافحة الفساد	معامل ارتباط بيرسون	**٠,٥٦٢
	مستوى دلاله	٠,٠٠٠

** معامل الارتباط دال احصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١)

يبين الجدول صحة الفرض الأول وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي (**٥٦٢،)، وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة .(α = 0.01) بمعنى أنه توجد علاقة ارتباطية متوسطه طردية (موجبة) متوسطة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومكافحة التهرب الضريبي. ويعود السبب في وجود جيدة ومهمة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية ومكافحة الفساد إلى قناعة افراد عينة الدراسة بان استخدام وسائل الدفع الإلكتروني تؤدى لمكافحة الفساد. وهذا يؤكد قبول الفرض الثالث الذي ينص بأنه: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومكافحة الفساد.

إن تفعيل منظومة الدفع الإلكتروني يسهم بقوة في محاربة الفساد والقضاء على إحدى أكبر أدوات الفساد وهي التعامل بالنقود التقليدية. إن الدفع الإلكتروني سيقلل من تداول العملات النقدية في المؤسسات والأجهزة الحكومية، والذي بدوره يحد من دفع الرشاوى، كما يحد من التعامل النقدي (الكاش) بين المواطن –طالب الخدمة– والمؤسسات الحكومية والأجهزة المختلفة بمختلف قطاعات، ويوفر الوقت والجهد والنقود بالنسبة للمواطنين، بالاضافة الى أن تطبيقه سيساهم في تحقيق الشفافية والقضاء على الفساد، من خلال نظام الدفع الإلكتروني الذي سيوضح جميع التعاملات داخل الدول وسيقضي على التلاعب والانحراف داخل أي مؤسسة بالدولة.

الفرض الرابع: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جدول (٥): توزيع إجابة عينة الدراسة حول دور وسائل الدفع الإلكتروني فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المتغيرات		استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية
تحقيق أهداف التنمية المستدامة	معامل ارتباط بيرسون	**٠,٥١٧
	مستوى دلاله	٠,٠٠٠

** معامل الارتباط دال احصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١)

يبين الجدول صحة الفرض الأول وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي (**٥١٧،)، وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة .(α = 0.01) بمعنى أنه توجد علاقة ارتباطية طردية (موجبة) متوسطة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعود السبب في وجود علاقة جيدة ومهمة بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات النقدية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى قناعة افراد عينة الدراسة بان استخدام وسائل الدفع الإلكتروني تؤدى ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهذا يؤكد قبول الفرض الرابع الذي ينص بانه: توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تُعد التكنولوجيا – لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – وثيقة الصلة بتنمية المجتمعات في حاضرنا، وهي تلعب دوراً مهماً في إنجاز أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧. وقد اعتمد زعماء العالم معاً في سبتمبر ٢٠١٥، أجندةً طموحة للبشر ولكوكب الأرض معاً، تهدف إلى "تحقيق الرفاهية والسلم، للكوكب وللشعوب جميعًا، عبر الشراكات على المستويات كافة". ومنذ ذلك الوقت تم رصد الكثير من التقدم، مع الإحساس في ذات الوقت بضرورة اتخاذ تدابير مُلحة وعاجلة لتحقيق المبادئ الشاملة الخاصة بشمول التنمية للجميع، والعدالة، والمساواة، والاستدامة في التنمية، وهي القيم التي تضمها أجندة ٢٠٣٠. وسوف تلعب الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً مركزياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسوف تحتاج إلى تحقيق مبادئ وأهداف الأجندة عبر

المؤسسات العامة، على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويعني هذا تحديداً ضمان أن تقوم أهداف القضاء على الفقر و"ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب" بتوجيه دفة جميع المؤسسات، والمؤثرين في المجتمع، والسياسات العامة، والخدمات المُقدمة للعموم. وتعتبر الحكومة الرقمية في الوقت الحالي أداة إنمائية قوية قادرة على تطبيق جميع المبادئ المذكورة أعلاه، وعلى تمكين جميع هؤلاء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الصعب للغاية تحقيق هذه الأهداف في كل الدول وتهيئة مجتمعات تتمتع بالسلم والعدل والإنصاف للجميع، إلا مع وجود مؤسسات فعالة وخاضعة للمحاسبة وتتعامل مع احتياجات الجميع. يجب أن تكون المؤسسات قادرة ومجهزة لتوفيق هذه الأجندة العالمية مع السياق الوطني المحلي، وتعبئة مجتمعاتها وقطاعها الخاص لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسوف تظهر الحاجة إلى بناء القدرات وتحفيز الابتكارات على المستويات كافة، وبشكل خاص فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية، لتعزيز دمج السياسات وتحسين خضوع المؤسسات العامة للمحاسبة، وتعزيز المشاركة لصالح مجتمعات أكثر مراعاة للجميع، وأيضًا لضمان توفر الخدمات العامة بشكل منصف وفعال للجميع، لا سيما للشرائح الأفقر والفئات الأكثر عرضة للضرر. وهناك فرص كثيرة، وإن كانت معقدة، للاستعانة بالحكومة الإلكترونية في بناء مجتمعات قادرة على الصمود في وجه الأزمات. فالخدمات الأساسية مثل المواصلات والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، والبنية التحتية والمرافق الجيدة، هي خدمات لا غنى عنها للتنمية المستدامة، ولتحسين جودة الحياة. لكن لكي تكون هذه الخدمات فعالة حقًا، فمن الضروري أن تتوفر للجميع.

فالحاجة ملحة لابتكار تقنيات حديثة إضافة إلى تلك القائمة، لتوسيع دائرة قدرة وصول الأفراد للخدمات وزيادة المستفيدين منها بتكلفة أقل. من المهم إذن إعادة التفكير في كيفية إتاحة الخدمات الجيدة للجميع مع ضمان تحقيق التناغم بين مختلف القرارات في الوقت نفسه، وتطوير سياسات للدمج وزيادة الفعالية والشفافية والمحاسبة. ومن المطلوب أيضاً اتباع آلية صناعة قرار بعيدة النظر ترى الصورة الكلية، وتحقيق مستوى غير مسبوق من التنسيق بين

السياسات والتشبيك فيما بين المؤسسات. لن تتحقق مستويات مستدامة وفعالة وشاملة للجميع، من تقديم الخدمات الحكومية، إلا إذا انتهج كافة الأطراف مقاربة متكاملة ومتوازنة إزاء مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك تجاه مختلف المجالات التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة، وبالتالى تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الناس، وتلبية احتياجاتهم الصحية، والتعليمية، وغيرها؛ بصرف النظر عن انتماءاتهم، أومُعتقداتهم، أولغاتهم، أوأجناسهم، أوألوانهم. إلى جانب ذلك، فإنّ المال قادر على الحدّ من تفاقم مشكلتي الفقر، والبطالة؛ الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر وملحوظ على الوضع الاجتماعي، ومُعدَّلات الجرائم التي تُهدِّد أمن المجتمعات، وسلامة أبنائها.

التوصيات

ضرورة استبدال النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بالتداول الإلكتروني وذلك من خلال:

- تقدير كمية النقد المتداول خارج القطاع المصرفى.
- فتح حسابات مصرفية للجميع.
- ربط الحساب المصرفى بالرقم القومى بالنسبة للشخص الطبيعى.
- ربط الحساب المصرفى برقم البطاقة الضريبية بالنسبة للاشخاص الاعتبارية.
- انشاء شركات للنهوض بالدفع الإلكتروني مثل بطاقات الائتمان وغيرها.
- اتباع سياسات تدفع الافراد لإيداع اموالهم فى المصارف.

وتتم هذه العملية من خلال الخطوات التالية:

- الاعلان عن الغاء العملة المتداولة.
- امهال المواطنين مدة كافية لايداع اموالهم فى الجهاز المصرفى ومن ثم يتحدد حجم الدخل الحقيقى لكل من الاشخاص الطبيعية والاعتبارية والذى كان يتم التلاعب به من قبل بطرق عديدة.

- وضع قواعد صارمة فيما يتعلق بالجهة المنوط بها أمر إصدار النقود الإلكترونية وكذلك حجم النقود المصدرة. لهذا، يجب أن يعهد إلى البنك المركزي أو إلى المؤسسات المصرفية بعملية الإصدار بشرط وضعها تحت إشراف حكومي.
- على السلطة التشريعية أن تضع تنظيماً قانونياً يتعلق بإصدار النقود الإلكترونية والتعامل بها. ويتعين على هذا التنظيم أن يحتوي على حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية. ويجب صياغة هذا القانون بطريقة واضحة وأن توضح فيه مجموعة من الشروط والضمانات التي تكفل وتضمن مقدرة الجهة المصدرة لهذه النقود على إدارة المخاطر المختلفة الناشئة عنها.
- على الدولة أن تضع برامج تأهيل وتدريب للعاملين في المصارف والبنوك العامة لإكسابهم الخبرات اللازمة للتعامل مع المشكلات المتعلقة بالنقود الإلكترونية وكيفية معالجتها.
- يتعين على أي تنظيم قانوني للنقود الإلكترونية أن يحافظ على حرية الأفراد التي كفلها الدستور من خلال تقديم الضمانات الكافية للمحافظة على سرية البيانات المالية السابحة عبر شبكة الاتصال وذلك عند إبرام الصفقات التجارية بين الأطراف المختلفة.
- لا بد من إعادة هيكلة منظومة الضرائب بشكل متكامل وإخضاع كافة أجهزة ومؤسسات الدولة من خلال قاعدة بيانات تقوم على البيانات المدرجة عن المنشآت بشركات المياه والكهرباء وتحصيله بمصلحة الضرائب وذلك لحصر البيانات الكاملة والوافية وتحديد من لم يقم بفتح ملفات ضريبة، حتى نستطيع القضاء على المخالفين والمتهربين من الضرائب وإخضاع الاقتصاد الموازي للدولة.
- لا بد من وجود رقابة حقيقية وفعلية على كافة الأسواق الموجودة بالدولة سواء كانت أفرادا أوشركات أومؤسسات والتأكد من أن أرقام المبيعات هي أرقام حقيقية وليس أرقاما وهمية للتهرب من الضرائب.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المراجع

السواح، نادر شعبان، القبانى (٢٠٠٦): النقود البلاستيكية، الدار الاجمعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر.

المنظمة العربية للتنمية الادارية: التنمية المستدامة والادارة المجتمعية، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

بشرى مذكور (٢٠١٧): اثر وسائل الدفع الإلكتروني على الاداء المالى للبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربى بن مهيدى، الجزائر.

بلحيرش عبد الحق (٢٠١٨): التنمية المستدامة وتحدياتها فى الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن بديس، الجزائر.

حوالف عبد الصمد (٢٠١٥): النظام القانونى لوسائل الدفع الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر.

خالد عبادة نزال (٢٠١٥): انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الاردن، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

سالمى رشيد، عزى هاجر (٢٠١٨): واقع وافاق التنمية المستدامة فى الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.

سماح شعبور – مصباح مرابضى (٢٠١٦): وسائل الدفع الإلكتروني فى الجزائر – واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربى التبسى، الجزائر.

ماجد أبو زنط وعثمان غنيم: التنمية المستدامة اطار فكري، المنار: المجلد ١٢ العدد ١، ٢٠٠٦.

كنزة سعدون (٢٠١٧): اثر الفساد على النمو الاقتصادى فى الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربى بن مهيدى، الجزائر.

ناشف فاطمة (٢٠١٨): وسائل الدفع فى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باردیس، مستغانم، الجزائر.

نجوى عبد الله الطبلاوى (٢٠١٨): القيادة المستدامة وفعالية الاداء التنظيمى لتحقيق التنمية المستدامة، كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة.

يوسف مرزوق (٢٠١٧): واقع وسائل الدفع الحديثة فى الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د/ الطاهر مولاى، الجزائر.

Khrewesh A. Hatem (2011): E-Banking Adoption Model in Palestine, Thesis for master degree of management, An – Najah National University.

Musiine A. Ramadhan M. (2011): Internet banking, consumer adoption and customer satisfaction, African journal of marketing management, vol 3.

Oney, Emrah (2017): The determinants of electronic payment systems usage from consumers' perspective, Economic Research – Economika Istazivanja, Vol. 30.

UN, Governance for The Millennium Development Goals (2007).

Wei, Goh Sau, (2017): Factors Affecting Adoption of E-Payment among Private University Students in Klang Valley, Thesis for master degree of business administration, Faculty of Accounting and Management.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

THE USE OF ELECTRONIC TRADING IN CASH TRANSACTIONS AS A TOOL FOR SOLID CONTROL TO ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Nassef G. Abdel Malek[(1)]; Amgad H. Abdel Rahman[(2)]
Ahmed M. Abdel Aziz[(3)]and Maged M. Al-Kharbotly[(4)]
1) Tax Authority 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University
3)Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University
4) Misr Academy, Mansoura

ABSTRACT

The aim of this study is to identify the ability of the electronic trading system in cash transactions to promote the economy, fight corruption and combat tax evasion.

The researcher used the descriptive method, and the data was collected through the interview and questionnaire. The sample consisted of (370) individuals of heads, managers and employees of public and private sector institutions in the Arab Republic of Egypt.

The most important results of the study are: the existence of a significant relationship between the use of electronic payment methods in cash transactions and combating tax evasion, the integration of parallel economy in the official economy, and the fight against corruption, illicit trade (medicines, drugs) weapons, currency trading, and achieving sustainable development goals.

The most important recommendations are: The legislature should establish a legal regulation regarding the use of electronic payment methods. Such regulation should contain the rights and obligations of different parties involved in electronic money. This law should be formulated in a clear manner and clarify a set of conditions and guarantees that ensure and guarantee the ability of the issuer of electronic payment methods to manage the various risks. The State should establish qualification and training programs for workers in banks and public banks to equip them with the necessary expertise to deal with problems related to the use of electronic payment methods and how to address them.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826